



" أبو يعلى الفراء " وآراؤه العقديّة



This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.

د. محمد مصطفى السماعيل

الهيئة العامة للشؤون الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي

نشر إلكترونيًا بتاريخ: ٢١ يناير ٢٠٢٣

prominent scientific and political figure in his time, and because he touched and talked about the attributes of (God) and because he defended its sanctities, I chose him as a title for my research.

Keywords: Abu yala Alfarra, Attributes of Allah, Interpretation of God's attributes, the book (Alahkam alsoltania), the book (Ebtal altawelat), Terms of a man who governs people

* المقدمّة

الحمد لله الذي رفع قدر العلم، ورفع ذكر العلماء،

فقال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

الملخص

يتناول البحث فقيهاً من فقهاء المذهب الحنبلي، قلّ الحديث عنه في الدراسات والأبحاث الحديثة رغم مكانته العلمية والسياسية التي كان يتبوّؤها، ولقد كان اهتمامه بالمسائل العقديّة - التي هي مثار خلاف في كل عصر - وتصديّه لكلّ مؤوّل أو مجسم أو مغالٍ في الحديث عن الله ﷻ وصفاته، وتصنيفه الكتب في هذا، سبب اختياره للدراسة.

الكلمات المفتاحية: أبو يعلى الفراء، صفات الله، القول في تأويل وتخصيم صفات الله تعالى، كتاب الأحكام السلطانية، كتاب إبطال التأويلات لأحكام الصفات، شروط الحاكم

Abstract

This study was devoted to talking about a scholar and jurist from the School of Jurisprudence Ahmed Ibn Hanbal, and there are few studies about this personality, although he was a

دَرَجَاتٍ¹، والصلاة والسلام على معلم البشرية، وهادي الأمة سيدنا محمد ﷺ القائل: ((من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين))²، وعلى آله الطيبين، وصحابته أجمعين، ومن تبع هديهم إلى يوم الدين، وبعد:

يقول النبي ﷺ: ((إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له))³، وإن العلم النافع هو أقدس ما ورثه الأنبياء والمرسلون، فهو ميراث الأنبياء، ورصيد العلماء، وحنة الفقهاء، وإنني في بحثي هذا أسلط الضوء على حياة واحد من هؤلاء الفقهاء الذين خلّد التاريخ ذكرهم، ورفع العلم والاجتهاد شأنهم، إنه "أبو يعلى الفراء" الحنبلي صاحب التأليف والتصنيف في علوم الشريعة، الذي يجهل الكثير ترجمته، وتغيب عنهم فضائله وآثاره التي خلفها بعده.

وعندما نتحدث عن الإمام العلامة أبي يعلى الفراء الحنبلي، فإننا نذكر أئمة ذكراً في الزهد والورع، ومثالاً يقتدى في الحرص على أداء الأمانة، وتبليغ الرسالة التي ائتمن الله تعالى عليها العلماء، ولا يعني هذا عصمته من الخطأ، أو بعده عن الوقوع في الزلل، فلقد اجتهد في مسائل منها ما أقره عليها الجمهور ومنها ما خالفوه بها، شأنه في ذلك شأن أقرانه من

العلماء الفضلاء الذين بلغوا مراتب الاجتهاد فأصابوا كثيراً، وأخطأوا يسيراً.

"الله تعالى أسأل أن يوفقني فيما أنقل، ويلهمني الصواب فيما أخطئ وأكتب، إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه".

* أهمية الدراسة

تتمثل في أن دراسة شخصية كأي يعلى ومعرفة بعض عقائده لا سيما في الكلام حول الذات الإلهية وإنكاره لغيره من الفرق التي تخالفه الرأي، تزيد الباحث أو القارئ سعة اطلاع يستنتج من خلالها ما كان يحمله من علم واسع وحنة بالغة استطاع بهما أن يحمي فكره من الجنوح لمعتقدات غيره الذين خالفوه، ويؤيد المنهج الاعتقادي الذي سار عليه سلفه ممن تبع مذاهبهم كالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

* أهداف الدراسة

معرفة ما كان عليه أبو يعلى الفراء من معتقدات، وكذلك الاطلاع على الآراء المخالفة وأدلة كل فريق.

3- الترمذي، أبو عيسى بن سورة، إعداد: د. مصطفى محمد حسين الذهبي، 1999م سنن الترمذي، باب: (الوقف)، القاهرة، دار الحديث، رقمه (1279)، 243/5. والأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، 1997م، صحيح ابن حبان، فصل (في الموت وما يتعلق به من راحة المؤمن وبشراه وروحه وعمله والثناء عليه)، بيروت، مؤسسة الرسالة، رقمه (3016)، 286/7.

1 - المجادلة، 11
2 - البخاري، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، صحيح البخاري، باب: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين)، القاهرة، المكتبة الوقفية، رقمه (71)، 28/1.

* أسباب الدراسة

أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع شموليته على الدراسات المتعددة، حيث إنه بحث تاريخي، عقدي، فقهي.

* منهج الدراسة

وقد اتبعت المنهج التاريخي، المتمثل بالبحث والرجوع إلى ما يتعلق بسيرته، وكذلك التحليلي، المتمثل في معرفة آرائه العقدية من خلال كتابه "إبطال التأويلات" بالذات، وما ذكر فيه من مسائل، وكذلك مذهبه في الإمامة وما يتعلق بها من أحكام، وذلك من خلال دراسة كتابه "الأحكام السلطانية" والاطلاع عليه.

* الدراسة

* اسمه ونسبه

هو القاضي (أبو يعلى) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء، والده: أبو عبد الله، وهو تلميذ أبي بكر الرّازي.

وُلد أبو يعلى لتسع وعشرين ليلة خلت من المحرم سنة ثمانين و ثلاثمائة، وكان عمره عند وفاة والده عشر سنين، وكان وصيه آنذاك رجلٌ يُعرف باسم (الحرّبي) وكان يسكن بدار القزّ، فنقل أبو يعلى مسكنه من باب الطاق إلى حيث يقيم الحرّبيُّ بشارع القزّ، فكان هناك مسجدٌ يصلّي فيه رجلٌ

صالحٌ يعرف بـ(ابن مفرحة المقرئ) فأخذ منه أبو يعلى علمَ القراءات، وكذلك علمَ العبادات الذي كان يُمليه عليه من مختصر الخرقّي، وبعد أن انتهى قال له ابن مفرحة: هذا القدر الذي أحسنته فإن أردت زيادة فعليك بالشيخ "أبي عبد الله بن حامد" فإنه شيخُ هذه الطائفة⁴، فمضى إليه أبو يعلى و صحبه، وأخذ عنه الفقه إلى أن توفي ابن حامد سنة ثلاث وأربعمائة 403 هـ، وكان لابن حامد تلامذة وأصحابٌ كثيرٌ، إلا أنه تفرّس في أبي يعلى الخيرَ والذكاءَ والفكرَ المتقدّمَ، فاهتمَّ به اهتماماً خاصاً، وأوكلَ إليه علومه التي خلّفها له، وقد سأل محمد بن علي المقرئ ابن حامد عند خروجه إلى الحج سنة اثنتين وأربعمائة: على من ندرس؟ وإلى من نجلس؟ فقال له ابن حامد: إلى هذا الفتي وأشار إلى أبي يعلى⁵.

* أخلاقه

أنقل جزءاً مما وصفه به ابنه في طبقاته قائلاً: "رزقه الله تعالى من شرف الأخلاق، وكرم الأعراق، والمجد المؤثل، والرأي المحصل، والفضل، والفهم، والإصابة، والعزيمة الصافية، والمعرفة الشافية، والتفرد بكل فضيلة، والسمو إلى درجة رفيعة من محمود الخصال، والزهد والكمال، ما يطول شرحه حتى أنه لم يكن له شبيه في وقته، ولا نظير في فهمه، ولا يجارى في حكمه، ولم تقع أبصار أهل زمانه على مثله،

5 - القاضي أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن أبي يعلى الحنبلي، 1997م، طبقات الحنابلة، بيروت، دار الكتب العلمية، 167-166/2

4 - ابن حامد: هو أبو عبد الله الحسن بن حامد البغدادي الورّاق الحنبلي المتوفى سنة 403 هـ/ المرجع: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، 1998م، سير أعلام النبلاء، بيروت، مؤسسة الرسالة، 91/18.

لأن طينته حرّة، وعرقه كريم، وعرسه طيب، ومنشؤه محمود، وكانت أفعاله كأخلاقه، وأخلاقه كأعرافه، وأولّه كأخيره، لا يمتنع عليه معرفة المبهّم الغامض من الأمور، ولا يتدلجُ اشتباه المشكل الصعب في الصدور، ولا يعرف الشكّ، ولا العي، ولا الحصر، عند مناظرة المخالفين والموافقين ومجادلة المتكلمين وسائر الفقهاء المختلفين، ويتابع ابنه: "أنه لم يُحفظ عليه أنه خرج عن جميل عاداته، ولا طرح المألوف من مروءاته رغم ما نزل به من النكبات التي نزلت بغيره، والتي استكان لها كثيرٌ من ذوي المروءات، وخرجوا بها عن مألوف العادات"⁶.

ولقد امتدح ابن أبي يعلى أباه أبا يعلى كثيراً، وأثنى عليه في طبقاته فضلاً عن ذلك فقد أفرد له طبقة خاصة في كتابه، وهي الطبقة الخامسة، وهي التي تتضمن أخبار والده ولا يتسع المقام لذكر كل ما قاله عنه ولده، وكان دائماً عند ذكره يصفه بـ(الوالد السعيد).

أمّا صاحبُ البداية والنهاية فيقول عن أبي يعلى: جمع الإمامة، والفقّه، والصدق، وحسن الخلق، والتعبّد، والتّقشف، والخشوع، وحسن السّمت والصمت عما لا يعني⁷، ويصفه الذهبيُّ بأنه كان متعففاً، نَزَهَ النفس، كبير

القدر، ثخين الورع⁸، ويقول عنه ابن العماد في شذرات الذهب: كان إماماً لا يُدرك قراره، ولا يُشَقُّ غباره، وقد وصفه في بداية ترجمته: بأنه شيخُ الحنابلة، وصاحبُ التصانيف، وفقههُ العصر، وذكر: أن جميع الطائفة أي: " الحنابلة " معترفون بفضله، معترفون من بحره⁹.

* ومضاتٌ من حياته وبعضُ المناصب التي تقلّدَها وما قيل فيه

بعد وفاة قاضي القضاة ابن ماکولا رأى القائمُ بالله حاجة الحرّيم إلى قاضٍ عالمٍ زاهدٍ، فلم يرَ القائمُ بأمر الله خيراً من أبي يعلى لتقليده قضاء الحرّيم، وحاطبه ليُليّ القضاء بدار الخلافة والحرّيم فامتنع أبو يعلى عن قبول ذلك، فكّرر وألح عليه فقبل ذلك بشروط، منها: ألا يحضّر أيام الموابك الشريفة، ولا يخرج في الاستقبالات، ولا يقصد دار السلطان، فقبل القائمُ بأمر الله شروطه¹⁰، وقد قلّد القضاء أيضاً في الدماء والفروج والأموال، ثمّ أوكل إليه قضاء حرّان¹¹.

يقول ابنه في طبقاته: أخبرني جماعة ممن حضر الإملاء، أي: ما كان يملّيه من حديث رسول الله ﷺ، أنهم سجدوا في حلقة الإملاء على ظهور الناس، لكثرة الزحام في صلاة الجمعة في حلقة الإملاء، وما رأى الناس مجلساً للحديث

9 - أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار

من ذهب، بيروت، دار الكتب العلمية، 306/2

10 - بن أبي يعلى الحنبلي، طبقات الحنابلة، 170/2

11 - حران: هي قسبة ديار مصر بينها وبين الرها يوم، وبينها وبين الرقة يومان، وهي على طريق الموصل والشام المرجع: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 90/18

6 - المرجع السابق، 174/2-176

7 - أبو الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي، 1988م، البداية والنهاية،

دار الريان للتراث، 101/12

8 - الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام

النبلاء، 91/18

اجتمع فيه ذلك الجُمُ الغفيرُ والعددُ الكثيرُ كاجتماعهم في مجلس أبي يعلى.

وقد امتدح أبا يعلى بعضُ أهل العلم بأبيات، منها: -

الحنبلِيُّونَ قومٌ لا شبيهَ لهم في الدين والزهد والتقوى إذا ذكروا
أحكامهم بكتاب الله مذُحلقوا وبالحدِيث، وما جاءت به النُذُرُ
إنَّ الإمامَ أبا يعلى فقيهُهُم حَرَّ عَرُوفٌ بما يأتي وما يذُرُ
وكان يُقسِّمُ أبو يعلى ليلته أقساماً: قِسْمٌ للمنام،
وقِسْمٌ للقيام، وقِسْمٌ لتصنيف الحلال والحرام، وقال تلميذه
أبو الحسن النَّهْرِيُّ: كان ينهانا دائماً عن مخالطة أبناء الدنيا
والنظرِ إليهم، والاجتماع بهم، ويأمرنا بالاشتغال بالعلم،
ومخالطة الصالحين.¹²

* وفاتُهُ

تُو في ليلة الاثنين بين العشاءين في التاسع عشر من رمضان من سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، وله ثمانية وسبعون عاماً، وصلى عليه ابنه أبو القاسم بجامع المنصور، وقيل: أنه لم يُرَ في جنازة بعد جنازة الزاهد أبي الحسن القزويني الجمعُ الذي حضرَ جنازته، وأثناء تشييع الجنازة إلى المقبرة اشتدَّ الحرُّ على الناس فأفطر جماعة، ولم يرجعوا ويتركوا الجنازة، وقد اجتمع في جنازته القضاة والأعيان.

وقد ترك وراءه من البنين عبدَ الله أبا القاسم، وأبا الحسين، وأبا الحازم¹³.

* بعضُ مصنفاته ومؤلفاته

بدأ أبو يعلى بالتصنيف والتأليف والتدريس عقب وفاة شيخه ابن حامد، ومن تصانيفه: أحكام القرآن، وإيضاح البيان، والمعتمد، ومختصر المعتمد، والمقتبس، والرُدُّ على الأشعرية، والرُدُّ على الكرامية، والرُدُّ على الباطنية، والرُدُّ على السالمية والمجسمة، والرُدُّ على الجهمية، وإبطال التأويلات لأخبار الصفات، وقد احتجَّ عليه الكثيرُ وقاموا عليه عندما جمع كتابَ "إبطال تأويل الصفات" لما فيه من الواهي والموضوع.

وألَّفَ أيضاً: الكلام في الاستواء، والأحكام السلطانية، وفضائل أحمد، ومختصر الكفاية، وإيجاب الصيام ليلة الإغمام، وشروط أهل الذمة، وفضل ليلة الجمعة على ليلة القدر، وإبطال الحَيْلِ، ذمُّ الغناء، الخصال والأقسام، ويقول أحدهم في هذا الكتاب:

قد نظرنا مصنفات الإمام وسرنا شريعة الإسلام
ما رأينا مصنفًا جمع العلم مع الاختصار والإفهام
مثل ما صنَّفَ الإمام أبو يعلى كتابَ الخصال والأقسام

وكذلك من مصنفاته: كتابُ الخلاف الكبير، وكتاب الطب، وغيرها من التوايف¹⁴.

* آراؤه العقديَّة

كما سلف، فإنَّ أبا يعلى رحمه الله ألَّفَ الكثيرَ من الكتب في علومٍ شتى إلا أنَّ الكثيرَ من تصانيفه لا تزال في

14 - بن أبي يعلى الحنبلي، المرجع السابق، 168/2-175-176 والذهبي، سير أعلام النبلاء 90/18-91

12 - بن أبي يعلى الحنبلي، المرجع السابق، 171/2-172-174-189

13 - بن أبي يعلى الحنبلي، طبقات الحنابلة 184/2-186 وأبو الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، 101/12

حيز المفقود، و قد بحثُ عن كتبه فلمْ أجدُ إلا القليلَ، كـ"الأحكام السلطانية"، و"إبطال التأويلات لأخبار الصفات"، و المسائل الفقهية من كتابه "الروايتين و الوجهين" كما رُويت عن الإمام أحمد، وبيّن الراجح منها، و"العدة في أصول الفقه" أو "العمدة في أصول الفقه" كما سماه بعضهم، وهو من الكتب القليلة التي تمثّل رأي الحنابلة بوضوح، و لا شك أنه يوجد بعض المخطوطات لأبي يعلى في بعض المكتبات لا سيما مكتبات القاهرة كمختصر المعتمد، و كتاب الإيمان، و شرح مختصر الخرقى وغيرها.

وكتاب إبطال التأويلات كفيلاً بأن يوضّح عقيدة أبي يعلى ويحدّد اتجاهاته، بالإضافة إلى ما ذكره ابنه في كتابه طبقات الحنابلة عن عقيدة والده، وكذلك كتابه الأحكام السلطانية يبين بشكل واضح آراءه السياسية المستندة للأدلة الشرعية، أمّا الأحكام الفقهية التي ذكرها في كتابه الروايتين والوجهين فشأنه فيها شأن أقرانه من فقهاء الحنابلة، وكذلك ذكر القواعد الأصولية المتبعة في المذهب الحنبلي في كتابه العدة.

أولاً: لا بد من ذكر ما رواه ابن أبي يعلى في طبقاته عن اعتقاد والده أبي يعلى باختصار شديد، وكيفينا في ذلك ما ذكره في الأسطر الأولى في كتاب طبقات الحنابلة التي ذكر فيها عقيدة والده أبي يعلى والحنبليين بشكل عام، لأنه توسّع بالكلام حول آراء ومعتقدات الحنابلة ورددهم على الأشعرية والمجسمة وغيرهم ممن يخالفهم الرأي، واستشهد بأقوال والده أبي يعلى في كتابه إبطال التأويلات، فكان لا بدّ من أخذ ما يفيدنا ويطلعنا على عقيدة والده أبي يعلى ابن الفراء والاقتصار على ذلك.

قال ابن أبي يعلى: "اعلم زادنا الله و إياك علماً ينفعنا الله به وجعلنا ممن آثر الآيات الصريحة، و الأحاديث الصحيحة على آراء المتكلمين وأهواء المتكلمين، أن الذي درج عليه صالحو السلف، و انتهجه بعدهم خيار الخلف، هو التمسك بكتاب الله عزّ وجل، واتباع سنة نبيه محمد ﷺ، ثم ما روي عن الصحابة رضوان الله عليهم، ثم عن التابعين والخالفين لهم من علماء المسلمين، والإيمان والتصديق بما وصف الله تعالى به نفسه، أو وصفه به رسوله، مع ترك البحث والتنقيب، والتسليم لذلك، من غير تعطيل ولا تشبيه ولا تفسير ولا تأويل، وهي الفرقة الناجية، والجماعة العادلة، والطائفة المنصورة إلى يوم القيامة، فهم أصحاب الحديث والأثر — والوالد السعيد تابعهم — هم خلفاء الرسول، و ورثة علمه، وسفرته بينه وبين أمته، بهم يلحق التالي، وإليهم يرجع العالي، وهم الذين نبذهم أهل البدع والضلال وقائلو الزور والمحال: أنهم مشبهة جهال ونسبهم إلى الحشو والطغام وأسأؤوا فيهم الكلام.

فاعتقد الوالد السعيد وسلفه قدس الله أرواحهم وجعل ذكرنا لهم بركة تعود علينا في جميع ما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ: أن جميع ذلك صفات الله عز وجل تُمرُّ كما جاءت، من غير زيادة ولا نقصان، وأقرأوا بالعجز عن إدراك معرفة حقيقة هذا الشأن، اعتقد الوالد السعيد ومن قبله ممن سبقه من الأئمة: أن إثبات صفات الباري سبحانه إنمّا هو إثبات وجود لا إثبات تحديد، لها حقيقة في علمه لم يُطلع الباري سبحانه على كونه معرفتها أحداً من إنس ولا جان.

ثم يتابع ابن أبي يعلى قائلاً: فالحنبلية لا يقولون في أخبار الصفات بتعطيل المعطلين، ولا بتشبيه المشبهين، ولا

تأويل المتأولين، مذهبه: حق بين باطلين، وهدى بين ضلالتين، إثبات الأسماء والصفات مع نفي التشبيه والأدوات، إذ لا مثل للخالق سبحانه مثله، ولا نظير له فيجنس منه، فنقول كما سمعنا ونشهد بما علمنا من غير تشبيه، ولا تجنيس على أنه (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير)¹⁵ إذاً فقد بين ابن أبي يعلى أن العقيدة التي اعتقدها والده والحنبلية ومن سبقهم في أخبار صفات الله عز وجل، أهم أثبتوا هذه الصفات وقبولها كما جاءت من غير نفي لها، ولا تأويل، ولا حوض في تفسير معانيها. لأن الله تعالى لم يُطلع عليها أحداً. وقد وصف نفسه سبحانه بأنه ليس كمثل شيء، ولا يعلم تأويل هذه الصفات إلا هو سبحانه وتعالى.

ب- بعض ما أورده أبو يعلى بن الفراء في كتابه إبطال التأويلات

لقد ذكر أبو يعلى في المقدمة أن السبب الذي دفعه لتأليف هذا الكتاب هو حاجة الناس إلى شرح كتاب يذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ في الصفات، والتي صحَّ سندُها مما يوهم ظواهرها التشبيه، وكذلك بين أنه ردَّ على كتاب "محمد بن الحسن بن فورك" الذي سماه ((تأويل الأخبار)) والذي ذكر فيه هذه الأخبار، وتأويلها فذهب عن الصواب في تأويله، وأوهم خلاف الحق في تحريجه - كما يقول -.

أما الكلام في صفات الله عز وجل فلقد أجازته أبو يعلى بل أوجبه، واعتبر أن ترك التشاغل بذلك فيه كتمان للعلم، وفسر حديث رسول الله ﷺ الذي رواه أبو هريرة ((لا تقوم الساعة حتى يكفر بالله جهراً وذلك عند كلامهم في رهم))¹⁶، أن كلام النبي ﷺ محمول على من تكلم بما ينافي ما ورد به القرآن وجاءت به الأخبار، كالنصارى الذين وصفوه سبحانه وتعالى بالجوهر، والمجسمة الذين وصفوه بالجسم، والمشبهة الذين شبهوا صفاته بصفات خلقه.

ويذكر: أنه لا يجوز أن يُحمل حديث أبي هريرة على ذم مثبتي الصفات لأن الله سبحانه قد وصف نفسه في كتابه العزيز في أكثر من موضع، ووصفه رسوله ﷺ في كثير من الأحاديث الصحاح، وأثبت ذلك سلف الأمة، فلم يبق إلا أن يُحمل هذا الحديث على من تكلم بالصفات بما لم يرد به الشرع.

كما لا يجوز ردُّ هذه الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة، ولا تأويلها كما رأى الأشعرية، بل لا بدَّ من حملها على ظاهرها، وأما صفات لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق.

فالأحاديث التي تُروى "أن الله تبارك وتعالى يتزل إلى السماء الدنيا" وأن الله يُرى "وأنه يضع قدمه" وما أشبه ذلك فإننا نؤمن بها، ونصدق بها، بلا كيف ولا معنى،

¹⁶ - الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، 1995م، المعجم الأوسط، القاهرة، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، رقمه (3848)، 150/4.

¹⁵ - بن أبي يعلى الحنبلي، طبقات الحنابلة، 179-178-177/2.

ولا نردُّ منها شيئاً ونصدق النبي ﷺ بكلِّ ما جاءت به الأحاديث الصحيحة كما نصَّ على ذلك أحمدُ بن حنبل. ومَنْ قال خلاف ذلك فقد شَبَّه الخالق بخلقه¹⁷، واستشهد أبو يعلى على هذه العقيدة بكلام أهل العلم، منها: عن أحمد بن نصر قال سألتُ سفيانَ بن عيينة عن حديث عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال ((إنَّ قلوبَ بني آدم بين أصبعين من أصابع الرَّحمن))¹⁸ والأحاديث التي تبين أن الله تعالى يعجب ويضحك، فقال سفيان: هي كما جاءت نقرُّ بها ونحدِّث بلا كيف، وقال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعيَّ ومالكاً وسفيانَ وليثاً عن هذه الأحاديث التي فيها الصفات فقالوا: "أمروها بلا كيف".

يروى أبو يعلى عن أبي جعفر محمد بن جرير بن الطبري في كتاب ((التبصير في معالم الدين)) أنَّ الله تبارك وتعالى ذكر نفسه بصفات، وذلك إخباراً عن ذاته بأنه سميعٌ بصيرٌ، وبقولــــه: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾¹⁹ وأنَّ له يمينــــةً بقوله: ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾²⁰ وأنَّ له وجهاً بقوله: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾²¹ وقوله: ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾²²،

وأنه يضحك الى عبده المؤمن، وذكر صفاتٍ أخرى عديدة، ثم قال الطبري: بأنَّ هذه المعاني التي وصفت ونظائرهما مما لا يدرك حقيقة علمه بالفكر والروية لا تكفر بالجهل بما أحداً إلا بعد انتهائها إليه.

ثم استشهد أبو يعلى بكلام الطبري حول القرآن الكريم أنه قال: الصواب من القول في ذلك عندنا أنه كلام الله غير مخلوق كيف كُتِب، وكيف تُلِي، وفي أيِّ موضع قُرئ، في السماء وُجد أم في الأرض، حُفظ في اللوح المحفوظ كان مكتوباً أو في ألواح صبيان الكتاتيب، مرسوماً في حجر نقش أو في ورق خط أو في اللسان لفظ، فمن قال غير ذلك، أو أنَّ قرآناً في الأرض أو في السماء سوى القرآن الذي نتلوه بألسنتنا أو نكتبه في مصاحفنا، أو اعتقد ذلك بقلبه، أو أضمره في نفسه، أو قاله بلسانه فهو بالله كافرٌ، حلالُ الدم، وبريءٌ من الله، والله منه بريءٌ²³، ثم يقول أبو يعلى: هذا كلامُ ابن جرير وهو ممن يشار إليه ويعول عليه، واستشهد بكثير من الأخبار عن السلف، وكان مما ذكر أنه نقل عن جعفر بن أبي عثمان الطيالسي قال: قال يحيى بن

17 - أبو يعلى الفراء، إبطال التأويلات لأخبار الصفات، الكويت، دار إيلاف للطباعة والنشر، 45-43-42-41/1.
18 - النووي، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف، صحيح مسلم، باب: (تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء)، رقمه (2654)، ج3/16/3088 وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، صحيح الترمذي، كتاب: (القدر)، باب: (ما جاء بأن القلوب بين أصبعي الرحمن)، رقمه 201/14(2140).

19 - المائدة، 64

20 - الزمر ، 67

21 - القصص، 88

22- الرحمن، 27

23 - أبو يعلى الفراء، إبطال التأويلات لأخبار الصفات 49-47/1

مشاركته في العلم، ولأنه لو كانت الواو عاطفة في المشاركة في العلم احتاج الكلم إلى إضمار واو أخرى فيكون التقدير "والراسخون في العلم و يقولون آمنا به" والإضمار ترك حقيقة، كما استشهد أبو يعلى بكلام بعض علماء السلف على صحة قوله.

وأيضاً استدل بحديث أبي هريرة وعبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال: ((يحمل هذا العلم من كل خلف عدولُه ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين))²⁷ فوجه الدلالة أنه منع التأويل في ذلك فإن قيل : إنما منع تأويل الجاهلين و لسنا جهالاً بالتأويل، قيل: بل الجهالة حاصلة بالتأويل بدليل ما تقدم من قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا هو﴾، وهناك دليل آخر على إبطال التأويل أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، و لم يتعرضوا لتأويلها، و لا صرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا أسبق إلى ذلك لما فيه من إزالة التشبيه، ورفع الشبهة .

فقد روي عن أم سلمة أنها قالت في قوله ﴿الرحمن على العرش استوى﴾²⁸ قالت: "كيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر"، فقد صرحت أم سلمة بالقول بالاستواء أنه غير معقول، وهذا يمنع

تأويله على العلو وعلى الاستيلاء²⁹، كما استدل بأدلة كثيرة لا متسع لذكرها.

١- رأي أبي يعلى في رؤية النبي ﷺ لله سبحانه في ليلة الإسراء: يذكر ابن الفراء في هذا الباب الاختلاف في رؤية النبي ﷺ لربه ليلة المعراج هل كانت بعينه أم بقلبه؟ ويورد أقوالاً لبعض الصحابة منهم السيدة عائشة رضي الله عنها، و بعض السلف، ترجح رؤية النبي ﷺ لربه بقلبه أو بالحلم، كما يورد أبو يعلى أدلة على ثبوت رؤية النبي ﷺ لربه بعينه، و يرجح هذا القول ويخالف كل ما عداه، وقد استدل أبو يعلى على رؤية النبي لربه بعينه فقال : إن هذه المسألة وقعت في عصر الصحابة، وكان ابن عباس وأنس وغيرهما يثبتون الرؤية في ليلة المعراج، وكانت السيدة عائشة تنكر ذلك، والدلالة على إثبات رؤيته قوله تعالى : ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسلاً فيوحي بإذنه ما يشاء﴾³⁰ فوجه الدلالة في هذه الآية أن الله تبارك وتعالى قسم تكليمه لخلقه على ثلاثة أوجه: أحدها: بإنفاذ الرسل، وهو كلامه لسائر الأنبياء والمكلفين، والثاني: من وراء حجاب، وهو تكليمه موسى عليه السلام وهذا الكلام بلا واسطة، لأنه لو كان بواسطة فإنه يدخل تحت القسم الأول وهو إنفاذ الرسل، والثالث : من غير رسول ولا حجاب، وهو كلامه لنبينا ﷺ في ليلة الإسراء، إذ لو كان من وراء

28 - طه، 5

29 - أبو يعلى الفراء، المرجع السابق، 62/1-63-69-71

30 - الشورى، 51

27 - التبريزي، الشيخ ولي الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله

الخطيب العمري التبريزي، 1985م، مشكاة المصابيح شرح مرعاة المفاتيح، كتاب(العلم)، وذكر أن البيهقي رواه مراسلاً، الهند، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية، 341/1.

أثبتنا البيدين والسمع والبصر والوجه وغيرها من الصفات فإننا نثبت أن له كَفًّا تبارك وتعالى لا على وجه الجوارح والأبعض، وردَّ على من يقول: بأنَّ المعنى أنَّ كَفَّ الصفة لاقت كَتَفَ النبي ﷺ، فليس المعنى ملاقاته الجسم للجسم، و إنَّما بمعنى ملاقاته الجسم لنور الشمس والقمر بدليل (فوجدت بردها بين كتفي)، ولأنه ليس في الملاقات أكثر من مقارنة المحدث من القديم، ردَّ بقول النبي ﷺ ((إنَّ الله يدي عبده حتى يضع عليه كنفه))³⁵ وقوله تعالى: ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾³⁶ قال معناه: يقعد معه على العرش³⁷، وكذلك ردَّ على من قال أن الكفَّ هنا بمعنى القدرة كما قال القائل:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأَمْشُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
 أَي فِي قَدْرَتِهِ تَقْدِيرُهَا وَتَدْبِيرُهَا، وَعَلَى مَنْ قَالَ إِنَّ الْمَرَادَ بِالْكَفِّ النِّعْمَةَ وَالْمَنْنَةَ وَالرَّحْمَةَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: لِي عِنْدَ فُلَانٍ يَدٌ بِيضَاءٍ، أَي نِعْمَةٌ كَامِلَةٌ، فَيَكُونُ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ إِخْبَارٌ عَنِ نِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَهُ، وَنَوَّرَ قَلْبَهُ، فَعَرَفَ مَا لَمْ يَعْرِفْهُ، رَدَّ بِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ غَلَطٌ، لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ تَأْوِيلُ الْكَفِّ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي ذَكَرُوهَا لَجَازَ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ

حجاب أو كان رسولاً فإنه يدخل تحت القسمين ولم يكن للتقسيم فائدة، فثبت قطعاً أن كلام النبي ﷺ لربه كان عن رؤية، ومما يدل على هذا قول الله تعالى: ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾³¹ أي كلمه بلا واسطة ولا ترجمان، ثم قال الله تعالى: ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾³² فالظاهر يقتضي أن النبي ﷺ لما رأى الله بعيني رأسه ليلة المعراج عند سدره المنتهى فإن فؤاده لم يكذب ما رآه بعيني رأسه، وقول ابن عباس في قوله سبحانه: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾³³ قال: هي رؤيا العين أريها النبي ﷺ ليلة أسري به، وذكر أدلة كثيرة على هذا، إذ إنَّ أبا يعلى يعتقد ويثبت أن النبي ﷺ رأى ربه بعينه لا بقلبه فحسب.

٢- رأي أبي يعلى في مسألة وضع الكف بين كتفي النبي

ﷺ: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((أتاني ربي في أحسن صورة فقال: يا محمد أتدري فيما يختصم الملائ الأعلی؟ قلت: لا، فوضع كفَّه بين كتفي حتى وجدت بردها بين ثديي))³⁴

يذكر أبو يعلى: أنه ليس في حمل هذا الحديث على ظاهره ما يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه، لأنه وكما

(4685)، 192/3 والنووي، صحيح مسلم، باب: (قبول توبة القاتل وإن كثر قتله)، رقمه (2768)، (3189/17).
 36 - الإسراء، 79
 37 - أبو يعلى الفراء، إبطال التأويلات لأخبار الصفات، 1/111-112-115-116

31 - النجم، 10
 32 - النجم، 11
 33 - الإسراء، 60
 34 - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، كتاب (تفسير القرآن) باب: (ومن سورة "ص")، رقمه (3234) 208/5.
 35 - البخاري، صحيح البخاري، باب: (قوله تعالى "ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم..... الآية) (هود، الآية 18)، رقمه

(خلقت بيدي) على ذلك، ولأن قدرة الله ونعمته لا تختص بالكفّين بل هي عامة في جميع مقدوراته.

فإن قيل إن قوله: " بين كفتي " معناه أوصل إلى قلبه من لطفه ونوره، قيل: هذا غلط لأن القلب لا يوصف بوضع الكف فيه وإنما يوصف ذلك بالكفتين، فإن قيل قوله " فوجدت بردها " يعني برد النعمة قيل: غلط لأن الكف ليس معناه النعمة، وإذا لم يكن معناه النعمة فلا يصح التأويل عليه. وكذلك يعتقد أبو يعلى في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ بقول ابن عباس، وعطاء، وعكرمة، بأن الكناية في التدلّي هنا عن الله سبحانه وتعالى وليس عن جبريل، إذ لا فائدة من إثبات رؤية جبريل عليه السلام في تلك الليلة لأن رؤيته لجبريل قد سبقت مراراً لا تحصى، ولأن المقصود هو حصول الفضيلة وعلو المترلة، ولأن المولى تبارك وتعالى قال بعد ذلك: ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ والوحي إنما يكون من الله، فقوله فأوحى كناية عن تقدم ذكره وهو المتدلي.

كما أثبت أبو يعلى الغيرة لربنا سبحانه استناداً لقول النبي ﷺ عن أبي هريرة أنه قال: ((إن الله يغار، وإن المؤمن يغار، وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم عليه))³⁸ وعلل ذلك

: بأن الغيرة معناها الكراهة للشيء، وذلك جائز في صفاته ، قال تعالى: ﴿ وَلَكُ كَرَهُ اللَّهُ انبِعَاتِهِمْ فَثَبَّطَهُمْ ﴾³⁹، أما صفة نزول ربنا فقد أثبتها أبو يعلى بدون وصف، وقد ورد النزول في أحاديث عديدة، منها ما ورد فيه النزول باللفظ الصريح، ومنها ما ورد بلفظ الدنو، وألفاظ أخرى، ومن هذه الأحاديث حديث أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: ((يتزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة على السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر. يقول: مَنْ يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفري فأغفر له؟))⁴⁰، وعن عائشة أن النبي ﷺ قال: ((ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفه، وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول: ما أراد هؤلاء؟))⁴¹ وغيرها من الأحاديث، فيقول: أن هذه الأحاديث صحيحة، و يجب الأخذ بظاهرها، وأن لا يُستوحش من إطلاق مثل ذلك على الله تعالى، واستشهد بأقوال بعض علماء الحنابلة، وذكر أن وجه الاستدلال أن الأخذ بظواهر هذه الأحاديث ليس فيه ما يجيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه، لأننا لا نحمله على نزول انتقال كقول الله ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ

40 - البخاري، صحيح البخاري، كتاب: (الدعوات)، باب: (الدعاء نصف الليل)، رقمه (293)، 144/4.

41 - النووي، صحيح مسلم، باب: (في فضل الحج والعمرة ويوم عرفه) رقمه (1348)، 1620/9. وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، 2001م، السنن الكبرى للنسائي، باب: (ما ذكر في عرفه)، بيروت، مؤسسة الرسالة، رقمه (3982) 152/4

38- أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، كتاب (الرضاع)، باب: (ما جاء في الغيرة) رقمه (1168)، ج3/307. والأمير علاء الدين علي بن بلبلان الفارسي، صحيح ابن حبان، كتاب: (البر والإحسان)، رقمه (293)، 529/1.

39 - التوبة، 46

ماءً طهوراً»⁴² ولا على أن يخلو منه مكانٌ ويشغل مكاناً آخر، لأن هذا من صفات الأجسام، بل نطلق القول فيه كما أطلقناه في قوله⁴³ ﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً﴾⁴⁴، واستشهد بقول أحمد: إن الله عز وجل يتزل في كل ليلة إلى السماء الدنيا، ولا يخلو من العرش، بدليل ﴿وجاء ربك والملك صفاً صفاً﴾⁴⁵ والمراد مجيء ذاته لا على وجه الانتقال، وغيرها من الأدلة.

3- قوله باهتزاز العرش: الحديث عن جابر وابن عمر وأنس أن النبي ﷺ قال: ((اهتز عرش الرحمن جل اسمه لموت سعد بن معاذ))⁴⁶، قال أن هذا الحديث ليس مما يرجع إلى شيء من الصفات، لأن العرش محدث مخلوق، وغير ممتنع أن يهتز العرش في الحقيقة، ويتحرك لموت سعد، لأن العرش تجوز عليه الحركة.

4- القول في هجاء الله تعالى للعبد: الحديث عن البراء بن عازب بأن رسول الله ﷺ قال: ((إن فلاناً هجاني وهو يعلم أني لست بشاعر فاهجه اللهم والعنه عدد ما هجاني))⁴⁷، فقد رد كل التأويلات التي وردت في هذا الحديث وقال: اعلم

أنه غير ممتنع على أصلنا إطلاق "الهجو" عليه سبحانه، لأن الهجو هو الذم، وقد ذم الله أبا لهب بقوله: ﴿تبت يدا أبي لهب⁴⁸﴾ وسمت العرب هذه السورة "هجو أبي لهب"، وكذلك الاستهزاء والسخرية لا يمتنع وصف الله تعالى بهما، لأن الاستهزاء والسخرية هو الانتقاص والاستهانة، وقد ينتقص الله أقواماً ويهون بهم⁴⁹ قال تعالى: ﴿ومن يهين الله فما له من مكرم﴾⁵⁰

خلاصة القول: إن أبا يعلى بن الفراء قد أورد العديد من الآيات والأحاديث التي فيها ذكر لصفات الله عز وجل، وقد اقتصر على ذكر بعضها كتعريف عام بآرائه العقدية، فعرّف من ذلك أنه رحمه الله لا يقبل تأويل أو نفي أي صفة من صفات الله التي وصف بها نفسه في القرآن الكريم، والتي وصفه بها نبيه ﷺ في الأحاديث الصحيحة، وإنما يشتبه على أنها حقائق بدون حوض في الكيف أو الهيئة، فالله تعالى أعلم بما، وهذا إنما يدل بوضوح على تسليمه واعترافه بكل ما ورد من الصفات الإلهية بدون جرأة على نفيها، أو اجتهاد بتأويلها.

5- الإمام أبو محمد عبد الرحمن الرازي، تحقيق أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، 2003م، علل الحديث لابن أبي حاتم، القاهرة، مكتبة الفاروق الحديثة، رقمه (2283) 340/3.
6- المسد، 1
49 - أبو يعلى الفراء، المرجع السابق، 383/2- 462
50 - الحج، 18

42 - الفرقان، 48
43 - أبو يعلى الفراء، إبطال التأويلات لأخبار الصفات، 117/1- 260-259-165-164-125-124
2- سورة يوسف، الآية 2
3- سورة الفجر، الآية 22
4- البخاري، صحيح البخاري، باب: (مناقب سعد بن معاذ رضي الله عنه)، رقمه (3803) 444/2. والنووي، صحيح مسلم، باب: (من فضائل سعد بن معاذ رضي الله عنه)، رقمه (2466)، 2938/16.

* كلامه فيما يتعلق بالإمامة في كتابه " الأحكام السلطانية "

لقد بين أبو يعلى في كتابه " الأحكام السلطانية " كل ما يتعلق بالإمامة من أحكام، وشروط، ومسائل، وذكر في هذا فصلاً عدة، كما تكلم في كتابه حول كثير من الولايات، كولاية القضاء، والولاية على إمامة الصلوات، وولاية الصدقات، وتكلم في قسمة الفيء والغنيمة، وفي وضع الخراج والجزية، وغيرها مما يتعلق بالشؤون التي لها تعلق بوظائف الحاكم، والقيام بما فيه مصلحة العباد، وكثيراً ما كان يستشهد بقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في إطلاق الأحكام كعادته فهو صاحب المذهب.

بعض ما أورده في كتابه مما يتعلق بأحكام الإمامة أو (الخلافة): نصَّ أبو يعلى رحمه الله على أن الإمامة واجبة، وذكر قول الإمام أحمد بن حنبل: (الفتنة إذا لم يكن إمامٌ يقوم بأمر الناس)

وهي فرض كفاية مخاطب بها طائفتان من الناس ، إحداهما : أهل الاجتهاد حتى يختاروا إماماً للناس، والثانية: من يوجد فيه شرائط الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة، أما أهل الاختيار الذين يختارون الإمام فلا بد أن تتوفر فيهم شروط ثلاثة أساسية: أحدها: العدالة، الثاني: العلم الذي يُتوصَّل به إلى معرفة من يستحق الإمامة، الثالث: أن يكون من أهل الرأي والتدبير المؤدبين إلى اختيار من هو للإمامة أصح⁵¹، وأما من يُختار ليكون أهلاً للإمامة فلا بد أن تُعتبر فيه أربع شروط : أحدها : أن يكون قرشياً من الصميم، الثاني: أن يكون على صفة من يصلح أن يكون قاضياً

أي بأن تتوفر فيه الشروط التي لا بد من توفرها في القاضي من حرية، وبلوغ، وعقل، وعلم، وعدالة، الثالث: أن يكون قيماً بأمر الحرب والسياسة وإقامة الحدود و الذبُّ عن الأمة، الرابع: أن يكون من أفضل الناس في العلم والدين، وقد ذكر أبو يعلى هنا مسألة: وهي أن الإمام أحمد قد روي عنه ألفاظ ومقالات تقتضي إسقاط اعتبار العدالة والعلم والفضل في الإمام، ولكنَّ أبا يعلى فسَّر بعض ما ورد عن الإمام أحمد بهذا الخصوص بأنه: لو كانت العدالة والعلم والفضل موجودةً حال عقد البيعة ثم عدت بعد العقد فإنَّ هذا لا يمنع من استدامة الإمامة، سواء كان فسق الإمام متعلقاً بأفعال الجوارح وهو ارتكابُ المحظورات وإقدامه على المنكرات اتباعاً لشهوته، أو كان متعلقاً بالاعتقاد كدعوة المعتصم لابن حنبل بالقول بخلق القرآن⁵²، وقد قال ابن حنبل لما اجتمع فقهاء بغداد إليه وقالوا : هذا أمرٌ قد تفاقم وفشا أي: " أمرٌ إظهار خلق القرآن" نشاورك في أنا لسنا نرضى بإمرته ولا سلطانه، فقال لهم ابن حنبل رحمه الله : "عليكم بالنكرة بقلوبكم، ولا تخلعوا يداً من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين" ثم فصلَّ أبو يعلى بعد هذا القول في النواقص الجسدية هل تؤثر على اختيار الإمام أم لا؟ فذكر بأن زوال العقل المؤقت كالإغماء لفترة وجيزة يرجى الإفاقة منه أنه لا يمنع عقد الإمامة، ولا يمنع استدامتها، واستشهد بالنبي ﷺ عندما أغمي عليه في مرضه، فإن كان زوال العقل بالجنون أو الخبل، فإن كان مستديماً فيمنع عقد الإمامة واستدامتها، أما إن كان يتخلله إفاقة فلا بد أن تكون الإفاقة أكثرَ زمانه كي

52 - أبو يعلى الفراء، المرجع السابق، ص 20

51 - القاضي الإمام أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد الفراء، 2000م، الأحكام السلطانية، بيروت، دار الكتب العلمية، ص 19

تصح استدامة الإمامة، أما عقدها فيمنعها زوال العقل مطلقاً، وذهابُ البصر كلياً يمنع من عقدها واستدامتها، أمّا عشي العين و هو: أن لا يبصر عند دخول الليل فلا يمنع لا عقدها ولا استدامتها، لأنه مرضٌ يرجى زواله و الشفاء منه، وأمّا ضعفُ البصر فإن كان يُدرك الأشخاصَ فلا مشكلة، فإن لم يكن يدرّكهم منع عقدها واستدامتها له، وأمّا الصّمم والخرس فيمنعان من عقد الإمامة ابتداءً دون استدامتها، لأنهما يؤثران في العمل والتدبير، وتمتمة اللسان و ثقل السمع لا مشكلة فيهما لأن نبيّ الله موسى عليه السلام لم تمنعه عقدة لسانه من النبوة، فالأولى أن لا يمنع من الإمامة، وذهاب اليدين والرجلين يمنع عقدها واستدامتها، أمّا ذهاب إحداهما فلا يصحّ معه العقد ولكن لا يمنع الاستدامة .

وإن أُسرَ المؤهل للإمامة في يد عدوّ قاهر منع عقد الإمامة لعجزه عن القيام بأمر المسلمين سواء كان هذا العدو مسلماً أو كافراً، فإن أُسر بعد أن عقدت له الإمامة فعلى الأمة استنقاذه و نصرته، و يأثم أهلُ الحلّ والعقد جميعهم إن امتنعوا عن اختيار الإمام ، لأنه عقدٌ لا يتمُّ إلا بعقد كالفقضاء لا يصير قاضياً حتى يُولى، ولا يُجبر أحدٌ ممن توفرت فيهم شروط الإمامة على قبولها، كما يجوز للإمام أن يعهد لإمام بعده حتى لو كان ينتسب إليه بأبوة أو بنوة إذا توافرت في المعهود له شروط الأئمة، ولا يحتاج إلى شهادة أهل الحلّ و العقد، لأنّ أبا بكر عهد إلى عمر رضي الله عنهما، و عُمر عهد إلى ستة من الصحابة، و لأنّ عهده إلى غيره ليس عقداً للإمامة، و لا يجب على الناس معرفة الإمام بعينه أو اسمه إلا

من هو من أهل الاختيار، الذين تقوم بهم الحجة، و تتحقق بهم الخلافة .

وذكر أبو يعلى هنا مسألة وهي: أنه يجوز أن يُسمى الإمامُ أو الحاكمُ خليفة رسول الله ﷺ لأنه خلف رسول الله في أمته، ولكن هل يجوز أن يسمى " خليفة الله "؟ أورد أبو يعلى قولين، أحدهما: أنه يجوز، لقيامه بحقوقه في خلقه لقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ ﴾⁵³، والثاني: أنه لا يجوز لأنه يستخلف من يغيب أو يموت، والله تعالى لا يغيب ولا يموت، ولأنّ أبا بكر رضي الله عنه قيل له: يا خليفة الله، فقال: "لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله ﷺ"⁵⁴.

أمّا ما يلزم الإمام من أمور الأمة فقد ذكر أبو يعلى عشرة أشياء: حفظ الدين على الأصول التي أجمع عليها سلف الأمة، وتنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وإنصافهم، وحمية البيضة أي: (بيضة الإسلام وهي كينونته وهيبته و أحكامه) والذبّ عن الحوزة كي يعيش الناس بأمان، وإقامة الحدود لتصان حدودُ الله و شرائعه، وتحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة، وجهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يُسلمَ أو يدخلَ في الذمة، وحبابة الفيء والصدقات حسب الشرع، وتقدير العطاء و ما يستحق في بيت المال من غير سرفٍ ولا تقصير فيه، واستكفاء الأمانة وتقليد الفصحاء فيما يفوضه إليهم من الأعمال ويكله إليهم من الأموال لتكون الأعمال مضبوطة والأموال محفوظة، بمعنى: أن يختار الأمانة ويقلد المناصب — التي تحتاج إلى تفاهم مع البشر — للفصحاء، والأمر الأخير: أن يباشر بنفسه

54 - أبو يعلى الفراء، الأحكام السلطانية، ص 20-21-22-24
27-26

53 - الأنعام، 165

مشاركة الأمور، وتصفح الأحوال ليهتم بسياسة الأمة و
حراسة الملة ولا يفوض غيره لتشغل بلذة أو عبادة لقول الله
تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾⁵⁵ وقول
النبي: ﷺ ((كلكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته
)⁵⁶، وإذا قام الإمام بحقوق الأمة على الوجه الصحيح وجب
له عليهم حقان هما: الطاعة، والنصرة، ما لم يوجد ما يخرج
عن الإمامة، والذي يخرج عن الإمامة شيثان: الجرح في
عدالته، والنقص في بدنه، ثم أفرد أبو يعلى فصلاً في ولايات
الإمام التي يوكلها إلى الولاة الذين هم خلفاؤه في البلدان
والمدن أو واسطة بينه وبين

الناس، فقسم الولاة إلى أربعة أقسام: أحدها: من
تكون ولايته عامة في الأعمال العامة، وهم الوزراء، والثاني:
من تكون ولايته عامة في أعمال خاصة، وهم الأمراء
للأقاليم والبلدان، والثالث: من تكون ولايته خاصة في
أعمال عامة، مثل قاضي القضاة، ونقيب الجيوش، وحامي
الثغور، وجاني الصدقات، أما الرابع: فهو من تكون ولايته
خاصة في أعمال خاصة، مثل قاضي بلد، أو مستوفي خراجه،
أو جاني صدقاته، أو حامي ثغره، أو نقيب جنده⁵⁷، ثم ذكر
أبو يعلى كلاماً حول الوزارة وأقسامها وشروط الوزراء لا
بجال لذكرها في هذا البحث، وذكر أن هناك أموراً لا بد من
النظر فيها لأهميتها وأن يباشرها الإمام بنفسه أو يقلد من يقوم

بها ممن يثق بأمانتهم وكفاءتهم، وهي: النظر في تدبير الجيش،
والنظر في الأحكام وتقليد وتعيين القضاة والحكّام، وحماية
الخزاج قبض الصدقات وتوزيع ما يستحق منها، وحماية
الحريم وحماية الدين من التغيير أو التبديل، وإقامة حدود الله،
و الإمامة في الجمع والجماعات.

وذكر هنا مسألة وهي: أنه يجوز للأمير أن يستولي
بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها، فيكون الأمير باستيلائه
مستبداً بالخليفة في تدبير السياسة وتنفيذ الأحكام الدينية،
وذلك بغية أن يخرج هذا الأمير في استيلائه من الفساد إلى
الصحة، ومن الحرام إلى المباح، وهذا وإن خرج عن عرف
التقليد المطلق ففيه من حفظ القوانين الشرعية ما لا يجوز أن
يترك فاسداً.

وقد بين في كتابه حكم المرتد، فذكر أن قتال أهل
الردة واجب بعد ثلاثة أيام من إنذارهم سواء كان المرتد رجلاً
أو امرأة، ولا يجوز إقرار المرتد على رده بجزية أو عهد، ولا
تؤكل للمرتدين ذبيحة، ولا تنكح منهم امرأة، وإذا قتل لم
يُغسل، و لم يُصل عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين لخروجه
بالردة عنهم، ولا في مقابر المشركين لما تقدمت له من حرمة
الإسلام أي: حرمة للإسلام الذي كان يدين به، وإنما
يوارى مقبوراً، ويكون ماله فيئاً في بيت مال المسلمين، ثم
شرع بالكلام عن قتال أهل البغي حسب المذهب الحنبلي، و

57 - أبو يعلى الفراء، الأحكام السلطانية، ص 27-28

55- "ص"، 26

56 - البخاري، صحيح البخاري، باب: (الجمعة في القرى والمدن)،
رقمه (893)، 210/1 والنووي، صحيح مسلم، باب: (فضيلة الإمام
العدل وعقوبة الجائر)، رقمه (1829)، 2303/12.

أخيراً نذكر باختصار ما ذكره أبو يعلى في هذا الكتاب حول الولاية على إقامة الصلوات:-

قسّم رحمه الله هذه الإمامة إلى ثلاثة أقسام: أولاً: الإمامة في الصلوات الخمس، ثانياً: الإمامة في صلاة الجمعة، ثالثاً: الإمامة في صلاة النّدب، فالإمامة في الصلوات الخمس نصبُ الأئمة فيها معتبرٌ بحال المساجد التي تقام الصلوات فيها وهي ضربان: مساجد سلطانية، و مساجد عامّة، فالسلطانية: هي الجوامع والمشاهد وما عظمُ و كثرُ أهله التي يرهاها السلطان بنفسه، فلا يجوز أن يُتدب للإمامة فيها إلا من ينتدبه السلطان لها، فإذا قلّد السلطان فيها إماماً فهو أولى بإمامتها حتى وإن وُجد من هو أفضلُ وأعلمُ منه، أما الصفات المعتبرة في تقليد الإمام: أن يكون رجلاً، عدلاً، قارئاً، فقيهاً، سليم اللفظ من نقص أو لثغ⁶²، وأما إمامة صلاة الجمعة فاختلقت الرواية عن أحمد في وجوب تقليدها: روي عنه أن التقليد أي (تقليد الخطيب) فيها ندب، و حضور السلطان ليس شرطاً، وإن أقامها الناسُ انعقدت وصحّت، وروي عنه أنها من الولايات الواجبات، ولا تصحّ الجمعة إلا بحضور السلطان أو من يستنيبه فيها، أمّا الإمامة في غير الصلوات الخمس وهي الإمامة في صلوات النّدب المنسوبة إلى الجماعة فخمس: صلاة العيدين، والخسوفين، والاستسقاء.

فتقليد الإمام لمن يقوم بها ندب، وذلك لأنه يجوز أن تعقد جماعة وفردى.⁶³

إذاً ومن خلال ما أوردناه من كتاب "الأحكام السلطانية" عن أبي يعلى الفراء، يتبين لنا أنه فصل أحكام

الإمامة، وما يتعلق بها بدقة، وتطرّق لما خفي من الشروط والأوصاف التي يجب توافرها فيمن يتولى شؤون المسلمين حكماً، أو قضاءً، أو إماماً لهم في الصلاة.

ولم يخرج في كتابه هذا من حيث الأحكام عن المذهب "الحنبلي"، وقد استدللّ بأقوال، وآراء الإمام أحمد بن حنبل، ووضّح بعض ما نقل عن الإمام أحمد مما يوهم الخروج عن مذهب الجمهور، كإسقاط العدالة، والعلم، والفضل في العلم مثلاً عن الحاكم.

* الخاتمة

كانت هذه ترجمة موجزة للفتوى الحنبليّ أبي يعلى الفراء، تضمنت تعريفاً به من حيث نسبه، وحياته، وأخلاقه كما شهد بها الكثير من أهل العلم، والفضل، والصلاح، كما ضمت أقوال أهل العلم - في عصره و من جاء بعده - فيه، وثناءهم عليه، وبيّنت بعضاً من عقائده، بالذات فيما يتعلق بصفات الله عزّ وجلّ التي يوهم ظواهرها التشبيه بأوصاف الخلق، والتي ذكرها المولى في القرآن الكريم، وحدّث بها النبي ﷺ، والتي ذهب الجمهور بين مأول المعانيها، ومجسّم للموصوف بها جلّ جلاله، فكان رأي أبي يعلى فيها التسليم المطلق بوجودها، وانصاف المولى جلّ ثناؤه بما كما وردت، من غير نفي أو تأويل، و صنّف كلّ من تكلم بهذه الصفات نفيّاً، أو تأويلاً، أو تجسيماً على أنه من أهل الضلالة، حتى إنّه غالى - برأبي - وجانب الصواب في وصف من اعتقد غير معتقده فاعتبرهم كفاراً، واستشهد على كفرهم بأدلة من الكتاب والسنة المطهرة حسب ما يرى، وكما مرّ فإنّ أبا يعلى

63 - أبو يعلى الفراء، المرجع السابق، ص 99-100-105

62 - أبو يعلى الفراء، الأحكام السلطانية، ص 62-64-72-73-

كان إماماً في عصره، عُرف عنه الزهد، والورع، وابتعاده عن الشبهات فضلاً عن الحرام، فكان بعيداً عن موالاته للسلاطين، مكتفياً بما ائتمنه الله عليه من نشر العلوم الشريفة، بما فيها الفقه وعلوم الدين، و يكاد لا يخلو كتابٌ أَلَّفَ في تراجم الرجال، وسير الأعلام إلا ولأبي يعلى فيه ذكرٌ و ترجمة، ومن أهم الكتب التي أفاض صاحبها بالكلام عنه، وعن سيرته، و الحديث عن دقائق أخلاقه وعاداته و فضائله، الكتاب الذي أَلَفَه ابنه، و سماه " طبقات الحنابلة"، و الذي اعتمده مصدراً مهماً في القسم الأول من البحث، حيث الترجمة .

وما بذل الوقت، وإفراغ الجهد في الكتابة عن تراجم الأعلام، إلا تذكيراً بفضلهم، وتخليداً لذكراهم، وحفاظاً على العلوم التي خلفوها، وبذلوا في سبيل إيصالها لمن بعدهم من القرون والأجيال الغالي والنفيس، حيث أن اهتمامهم كانت تتعدى الاجتهاد الحثيث في طلب الدنيا، والتفرغ الكامل للأهل والأولاد، وكذلك الاستفادة من همهم العالية، في شحذ الهمم الضعيفة، وتقوية عزائم طلاب العلم، والباحثين عن مناهج السالكين، ومقاصد العلماء العالمين، والراجلين سعادة الدارين.

* المراجع

القاضي الإمام أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد الفراء (ت458هـ)، محمد حامد الفقي، 2000م، الأحكام السلطانية، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت774هـ)، أحمد أبو ملحم، والدكتور علي نجيب عطوي، وفؤاد السيد، ومهدي ناصر الدين، وعلي عبد الساتر، 1988م، البداية والنهاية، مطبعة دار الريان للتراث.

القاضي الإمام أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد الفراء (ت458 هـ)، محمد بن حمد الحمود النجدي، إبطال التأويلات لأحكام الصفات، الكويت، دار إيلاف الدولة.

الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العلمية.

الإمام الحافظ المؤرخ المفسر عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير البُصرويّ الدمشقي (701-774هـ)، محمود عبد القادر الأرنؤوط، 1999م، تفسير القرآن العظيم، الرياض، مكتبة الرشد.

تصنيف أبي سليمان بن الأشعث السجستاني (202-275هـ)، فريق بيت الأفكار الدولية، سنن أبي داود، الرياض.

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (279هـ)، مصطفى محمد حسين الذهبي، 1999م، سنن الترمذي، القاهرة، دار الحديث.

الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)، شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شليبي، 2001م، السنن الكبرى، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (458هـ)، 1992م، السنن الكبرى، بيروت، دار المعرفة.

1985م، مشكاة المصابيح، الهند، منشورات إدارة
البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة
السلفية.

الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)،
أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد أبو الفضل
عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، 1995م، المعجم
الأوسط، القاهرة، دار الحرمين للطباعة والنشر
والتوزيع.

الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
(ت748هـ)، 1998م، سير أعلام النبلاء،
بيروت، مؤسسة الرسالة.

المؤرخ الفقيه أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي
(ت1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من
ذهب، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت739هـ)،
شعيب الأرنؤوط، 1997م، صحيح ابن حبان
بترتيب ابن بلبان، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن
بردزية البخاري (ت265هـ)، عبد العزيز بن
عبد الله بن باز، صحيح البخاري، القاهرة، المكتبة
التوفيقية.

محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)،
محمد عبد العظيم، صحيح مسلم بشرح النووي،
دار التقوى للنشر والتوزيع.

الإمام القاضي أبي الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن أبي
يعلى الحنبلي (ت526هـ)، أبو حازم أسامة بن
حسن - وأبو الزهراء حازم علي بهجت، 1997م،
طبقات الحنابلة، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن أبي حاتم الإمام أبي محمد عبد الرحمن الرازي (ت
277هـ)، أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري،
2003م، علل الحديث، القاهرة، مكتبة الفاروق
الحديثة للطباعة والنشر.

العلامة الشيخ ولي الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب
العمري التبريزي (ت741هـ)، الشيخ أبو الحسن
عبيد الله بن العلامة محمد عبد السلام المباركفوري،